القاهرة – خاص بالجزائر:

المشكلة الاقتصادية.. رؤية إسلامية

(الحلقة الثانية)

بقلم/ أ. يوسف كمال محمد

خبير في الاقتصاد الإسلامي

خدمة/ مركز الإعلام العربي

تحدثنا في الحلقة الأولي عن المشكلة الاقتصادية من خلال التعرف علي أهم معالمها وأبعادها ومظاهرها, وفي هذه الحلقة سوف نتناول أسباب المشكلة الاقتصادية والرؤية الإسلامية لتلافي هذه المشكلات.

أسباب المشكلة:

إن الأزمة الاقتصادية إذن ليس سببها ندرة الموارد, فما هي العوامل التي أدت إليها في جانب الموارد؟ إن سبب ذلك ما يلي:

1 – الحروب:

بلا شك فإن الصراع العالمي علي استغلال الضعفاء من الشعوب قد كلف البشرية خسائر مادية وبشرية جسيمة لا يمكن تصورها, وفي هذا القرن قامت حربان عالميتان لا يخفي علي أحد كم كلفت من أسلحة دمار, وكم خربت من عمران, وكم أهلكت من بني الإنسان.

وبلغ ضحايا حروب القرن ما لا يقل عن 78 مليون قتيل بخلاف الجرحي والمفقودين.

وقد ترتب علي إلقاء أمريكا للقنبلة الذرية علي هيروشيما ونجازاكي سنة 5491 قتل مليون فرد غير الأعداد الكبيرة التي أصيبت بمضاعفات الإشعاعات ذات الآثار الخطيرة.

ومع الخسائر البشرية كانت الخسائر العمرانية التي ترتبت علي هذه القوي التدميرية, من حقول ومصانع وبنية أساسية وإهدار للموارد والطاقات يصعب حصرها أو تصويرها.

هذا فضلا عن الحروب الإقليمية التي لا تلبث أن تنشب في كل مكان من الأرض, وتستخدم أحدث الأسلحة المكلفة, ومن المزعج أن الكثير منها تثيره الدول المتقدمة لتصريف ما عندها من إنتاج للأسلحة, يعتمد رواج اقتصادها علي تشغيله.

وتأمل يسير لهذا التدمير يقفز بنا إلي نتيجة نسل م بأن الغرب بهذا السلوك العدواني والأناني والعالم الثالث بجهله وخنوعه, قد سببا من المشكلة الاقتصادية ما يشقي البشر ويكلفهم المعاناة والضيق, والجوع والخوف.

2 – تلوث البيئة:

ولعل ما نراه اليوم من صيحات العقلاء من نذر تلوث البيئة التي بسببها الرئيس جشع الغرب في الاستهلاك ورغبته في السيطرة والاستعلاء, أعمي العيون عن الإفساد الذي يحصل في مناخ الأرض

ومواردها, ونظرة إلي مشكلة الإشعاع النووي أو ثقب الأوزون أو عادم المصانع والسيارات كافية أن توقظنا علي الكوارث التي ستحيق بالأرض سكانها ومواردها.

وتلوث البيئة اليوم أصبح ظاهرة عامة, حيث اختل التوازن بين عناصرها المختلفة, ولم تعد قادرة علي تجديد مواردها الطبيعية, وأصبحت عاجزة عن استهلاك النفايات الناتجة عن نهم الاستهلاك وشطط الحروب, لقد أصبح جو المدن ملون ا بالدخان المتصاعد من عادم السيارات وغازات المصانع ومحطات القوي, وتلوثت التربة الزراعية بالأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية, وأصبحت مياه الأنهار والبحيرات والبحار في حالة يرثي لها نتيجة ما يلقي فيها من مخلفات الصناعة وفضلات الإنسان, فضلا عن الآثار المميتة للإشعاعات النووية التي تخرج من المفاعلات والنفايات.

3 – أكل المال بالباطل:

إن سلوك أكل المال بالباطل يؤدي إلي تدني الإنتاج, ذلك لأنه يفقر من يستغله, ولما كانت دورة الإنتاج تعتمد علي الجميع في الطلب علي سلع الاستهلاك, فإن عجز المستغل ين يؤدي إلي تأزم المستغلين.

فالاستعمار بإفقاره لدول العالم الثالث تعرض لأزمة قصور الطلب علي سلعه, ولو كان هناك عدل في التعامل لارتفع مستوي الجميع بنشاط الطلب الفعال.

والاحتكار بمفهومه الاقتصادي لا يتحقق إلا بقلة الإنتاج لرفع الأسعار, وفي ذلك تضييق علي الناس, ليس سببه قصور الموارد, وإنما سببه سلوك الجشع عند المحتكر.

والربا يفيد المرابي بنك ا كان أم مقرض ا, ولكنه ينعكس علي المستثمر الذي لا يمكنه أن يزيد إنتاجه حين ينخفض الربح عن فائدة القرض, وينعكس علي الاقتصاد القومي بوجود موارد بشرية ومادية عاطلة لا يمكن استثمارها لأنها تدر عائد ا أقل من تكلفة الربا.

4 – الاستعمار:

الاستعمار يستنزف موارد البلاد التي يجتاحها, وأمامنا أمثلة تتحدث عنها الدراسة السابقة: ؛يمارس الأفريقيون زراعة متنوعة تضمنت إدخال نباتات غذائية جديدة من أصل آسيوي وأمريكي, لكن الحكم الاستعماري اختزل هذا الإنتاج المتنوع إلي المحاصيل النقدية الواحدة وعادة باستبعاد الأغذية الرئيسة – وخلال العملية حصد ثمار المجاعة فأجبرت غانا الاستوائية التي اشتهرت ذات حين بالبام – نوع من البطاطا – وغير ذلك من المواد الغذائية, علي التركيز علي الكاكاو فقط, هكذا أصبح معظم ساحل الذهب معتمد ا علي الكاكاو, وحولت ليبيريا إلي مجرد مزرعة تابعة لشركة الإطارات والمطاط (فاير ستون), وتم التخلي عن كل إنتاج الغذاء في داهومي وجنوب غرب نيجيريا من أجل زيت النخيل, وأجبرت تنجانيقا (تنزانيا الآن) علي التركيز علي السيزال وأوغندا علي القطن«.

؛وكما يكتب ثونتون كلارك بصورة لاذعة عن النيجر في تلك الفترة – كان الشعب النيجيري مكتفي ا بذاته, أما الإدارة الاستعمارية فلم تكن كذلك – وكان حل الفرنسيين لهذه المشكلة التي هي من

صنعهم, هو إجبار الفلاحين علي زراعة المحاصيل للتصدير وخصوص ا الفول السوداني والقطن, كان القطن لازم ا لمصانع النسيج الفرنسية, حيث تسيطر بريطانيا علي معظم مصادره, أما الفول السوداني فكان لتوفير بديل رخيص لزيت الجوز الشائع الاستخدام في فرنسا في ذلك الحين«.

وحتي قبل الغزو الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت هذه الحضارات قد تعرضت بالفعل لتدمير شديد بفعل قرنين من التفريغ السكاني القسري, حيث كان بلايين من أكثر أفرادها شباب ا وقوة يؤخذون كعبيد للعالم الجديد.

إن الإجابة علي سؤال: لماذا لا تستطيع الأم إطعام نفسها؟ لابد أن يبدأ بفهم: كيف أن الاستعمار قد عمل إيجابي ا علي الحيلولة دون حدوث هذا بعينه؟ فالاستعمار:

) أجبر الفلاحين علي إحلال المحاصيل النقدية محل المحاصيل الغذائية, وعندها كانت المحاصيل النقدية تنتزع بأسعار بالغة الانخفاض.

) استولي علي أفضل الأراضي الزراعية لمزارع محصول التصدير, ثم أجبر أقوي العمال علي ترك حقول قريتهم كعبيد أو بأجور ضئيلة في المزارع.

) شجع الاعتماد علي الغذاء المستورد.

) منع إنتاج الفلاحين المحليين من المحاصيل النقدية من التنافس مع المحاصيل النقدية التي ينتجها المستوطنون أو الشركات الأجنبية.

ولا يقتصر أمر الاستغلال عند هذا وإنما يؤخذ منهم ثمن هذه السلع التصديرية ثمن ا لسلع الغرب الترفيهية.

؛وفيما بين 1691 وأسوأ سنوات الجفاف 1791 قامت النيجر وهي دولة تعاني من سوء تغذية ملحوظ, ومن متوسط عمر لا يتعدي ثمانية وثلاثين عام ا بمضاعفة إنتاجها من القطن أربع مرات وبمضاعفة إنتاج الفول السوداني ثلاث مرات, وكسب هذان المصدران مع ا في عام 1791 نحو 81 مليون دولار, لكن 02 مليون دولار من العملة الأجنبية استخدمت لاستيراد الملابس, ويعادل ذلك تسع مرات قيمة تصدير القطن الخام, وذهب مليون دولار لشراء السيارات الخاصة, وما يفوق 4 ملايين دولار للبنزين والإطارات, وخلال ثلاث سنوات فقط هي 7691: 0791 تزايد عدد السيارات الخاصة أكثر من 05% وأغلبها تقودها نخبة العاصمة الضئيلة العدد, وأنفق أكثر من مليون دولار لاستيراد المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ.

وخلال زيارة العاصمة نيامي وجدنا مجموعات النخبة المحلية تتسوق من سوبر ماركت مليء بأشياء كلها من باريس – وبه حتي أقماع المثلجات من أحد متاجر الشانزليزيه – وحتي حين يستخدم جزء من أرباح التصدير في استيراد الغذاء, فإن هذا الغذاء لا يصل إلي الفقراء عموم ا, أولئك الذين ينتج عملهم القطن والفول السوداني والماشية, بل تستهلكه الطبقات الميسورة في المناطق الحضرية« وقد تم إنفاق أكثر من

نصف ما كسبته السنغال من العملة الصعبة من تصدير الفول السوداني سنة 7491 لاستيراد القمح للمطاحن المملوكة للفرنسيين والتي تنتج الدقيق لصناعة خبز فرنسي لسكان المدن«.

وتحصل الدول النامية المنتجة للمواد الأولية علي ما يزيد عن 01% من سعر البيع للمستهلك النهائي حتي وإن بيعت كما هي, ونجد أن سعر القمح الأمريكي ارتفع فيما بين عام 8691: 4791 بنسبة 402% في حين لم يرتفع سعر الكاكاو مثلا في نفس الفترة أكثر من 5.8%.

وقد كان الموز في الفترة 0791: 2791 يمثل 85% من إجمالي مكاسب التصدير لبنما, 84% لهندوراس, 13% للصومال, والموز هو أهم فاكهة طازجة في التجارة الدولية, انخفض سعره نحو 03% خلال العشرين سنة الماضية بينما ارتفعت أسعار السلع المصنعة, ففي عام 0691 كانت ثلاثة أطنان من الموز تعادل ثمن جرار, وفي عام 0791 أصبح نفس الجرار يتكلف ما يعادل 11 طن ا من الموز, وإنتاج الموز والخروج منه استجابة لتغيرات السعر صعبة, فلا تبلغ كامل طاقتها إلا بعد عامين, أما بالنسبة لشجرة الكاكاو فتصل إلي عقد أو أكثر قبل أول محصول.

والإنتاج ؛يباع من خلال وسطاء وشركات متخصصة في نيويورك ولندن وباريس وأمستردام وهامبورج, علي أساس أسعار تحددها العطاءات والعروض في سوق التعاملات المستقبلة, من جانب عدد صغير من الناس ليس لهم شأن عادة بزراعة المحصول, بل إن مهنتهم هي المقامرة, واهتمامهم م رك ز في سوق نشيطة التقلب سريعة التغير, حيث إن اللعب بطريقة صائبة يمكن المرء من كسب النقود, سواء ارتفعت الأسعار أم انخفضت, وكما ذكر أحد مسئولي مجلس تجارة شيكاغو لندوة مديري الشركات الزراعية عام 5791, فإن الاستقرار أيها السادة هو الشيء الوحيد الذي لا نستطيع التعامل معه«.

5 - بطر النعمة:

وتظهر في سلوكيات الغرب القميئة في منع الإنتاج أو تدمير الفائض حفاظ ا علي السعر, مثلا حتي يرفع وزير الزراعة الأمريكي - إيريل بونز - سعر القمح, أمر بإخراج خمسة ملايين فدان من أراضي القمح عن الإنتاج في أيلول/ سبتمبر سنة 2791, ورفع هذه المساحة الإجمالية المعطلة عن الإنتاج إلي 26 مليون فدان وهي مساحة تساوي في حجمها كل الأراضي المزروعة في المملكة المتحدة.

لقد ظهر لنا بوضوح العجز المطبق للمزرعة العالمية في تلبية احتياجات غالبية الناس, وعبثية المخطط بأسره - في حقيقة واحدة جري ذكرها بهدوء شديد - في دراسة كلية تجارة هارفارد, فإن 56% علي الأقل من الفواكه والخضراوات المنتجة للتصدير في أمريكا الوسطي تلقي في القمامة حرفي ا, أو حين يكون ذلك مجدي ا يستخدم غذاء للماشية; لأنها إما أن تواجه سوق ا متخمة في الولايات المتحدة أو لا تستوفي المعايير الجمالية للمستهلكين في أمريكا, بينما في الوطن حيث تنتج يعجز الناس عن شرائها بسبب فقرهم.

ورغم الكلمات الرنانة حول التنمية وواقع سوء التغذية الواسع الانتشار في السنغال, فإن كل الإنتاج موجه لتغذية المستهلكين في السوق الأوروبية المشتركة, هذا علي الرغم من حقيقة أنه في عام 4791 وحده أنفق دافعو الضرائب الأوروبيون مبلغ 35 مليون دولار لإتلاف (إخراج من السوق) الخضراوات المنتجة أوروبي ا لإبقاء أسعارها مرتفعة.

ولقد أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية أن محصول القمح الشتوي لعام 8791 سيقل بنسبة 31% عن العام الماضي, وقالت مجلة نيويورك تايمز: إن وزارة الزراعة تعزو هذا الهبوط – في الإنتاج – إلي تخفيض المزارعين الأمريكيين المساحة المزروعة, كرد فعل لهبوط الأسعار, ويأتي هذا الإعلان الواضح عن انخفاض الإنتاج في وقت أعلن فيه عن التهام النيران لأكبر عدد من مخازن الحبوب الأمريكية, ففي كانون أول/ ديسمبر عام 7791 أعلن عن نشوب ثلاثة حرائق خلال أسبوع واحد في مخازن الحبوب الأمريكية.

ورغم انخفاض المخزون العالمي خلال عشر سنوات من الحبوب الغذائية إلي الثلث, كانت الولايات المتحدة تمنع زراعة مساحة من أراضيها صالحة لزراعتها وتكفي لإنتاج حوالي 42 مليون طن, وهي كمية تقارب ما تستورده الدول النامية, وذلك رعاية لأصحاب الإنتاج الزراعي, والحفاظ علي مستوي دخلهم, ولو كان ثمن ذلك موت العالم الثالث جوع ا.

إن تفسير هذه الظاهرة يضيف نقطة سوداء أخري إلي تاريخ الاحتكارات الإمبريالية الأسود, وإذا رجعنا قليلا إلي الوراء فسنجد أن هذه الاحتكارات خلال أزمة سنة 9291, سنة 2391 قد أغرقت آلاف الأطنان من الحبوب والبن والمواد الغذائية الأخري في البحار, في الوقت الذي كانت فيه شعوب برمتها تتضور جوع ا وماتت ملايين من البشر جوع ا.

كما أنفقت دول السوق الأوروبية المشتركة 721 مليون مارك ألماني لإتلاف آلاف الأطنان من الفواكه والخضر وإبادة قطعان الماشية خلال عام 4791, وأنفقت بريطانيا أكثر من 21 مليون باوند استرليني لإتلاف كميات كبيرة من منتجات الألبان بنفس العام أيض ا.

وهذا كله يحدث مع أن الولايات المتحدة أقامت الدنيا وأقعدتها عندما رفعت الدول البترولية سعر بترولها, رغم أنه لا يتصل بحياة الناس كالحبوب, وتآمرت حتي عاد سعر البترول, مع أخذ معامل التضخم في الاعتبار أرخص مما كان عليه قبل رفعه في السبعينيات.

وبينما يموت عشرات الآلاف جوع ا في بلدان العالم الثالث, غير ألف مليون في حالة سوء تغذية مزمنة, تستخدم الولايات المتحدة سنوي ا حوالي 3 ملايين طن أسمدة – كان عليها أن تنتج 03 مليون طن حبوب غذائية – في تربية الحشائش في ملاعب الجولف وأراضي سباق الخيل وساحات المقابر, وهو ما يعادل كل السماد التي تستخدمه الهند لإنتاج الغذاء.

وإذا نظرنا إلي أزمة الغذاء في العالم العربي مثلا لوجدنا أن أرض السودان والعراق تكفي العالم العربي وأكثر, والفلاح المصري يعاني البطالة المقنعة في بلده لقلة الأراضي الزراعية ورأس المال اللازم للآلية

والتسمين والبذور الكثير منه هائم علي وجهه في بنوك أوروبا وأمريكا, فهل هذه أزمة موارد أم أزمة السلوك الإنساني?

إن الحل الأساس لمشكلة الغذاء العالمي يرتكز علي تعمير البلاد المتخلفة واستغلال مواردها الزراعية والسمكية استغلالا علمي ا, ولا يقف أمام ذلك إلا حالة الإفقار المتعمدة التي تشنها الدول الغربية علي هذا العالم.

وما نراه من تضليل فيما يسمونه المعونات نعرفه من – شهادة ماكجفرن – علي بلده الأمريكي حين يقول: ؛نحن نوزع فائض الغذاء لا علي أساس الحاجات الأكثر إلحاح ا, وإنما علي أساس الاعتبارات التي تمليها السياسة الخارجية, لقد ذهب جزء لا يذكر من ذلك الفائض إلي أفريقيا, حيث مات عشرات الألوف جوع ا في حين ذهب حوالي نصفه إلي كمبوديا وفيتنام.

6 – الاحتكار:

ولقد قاومت الدول الرأسمالية طويلا نشأة الصناعات الحديثة في دول العالم الثالث, بل إن السيطرة الاستعمارية كانت تصطحب عادة بتصفية الصناعات التقليدية; لأن هدفها الأول كان فتح أسواق المستعمرات أمام منتجات الدول الاستعممارية, وفي حالة مصر بالذات عمل الاستعمار بشكل منظم علي القضاء علي محاولات التصنيع التي بدأت في عهد محمد علي, ولم تكن متأخرة عن بداية التصنيع في الغرب إلا بعشرين أو ثلاثين سنة فحسب.

وترتبط فكرة التنمية في العالم الثالث بجهود التصنيع, فلا تنمية إلا ببناء صناعة حديثة, وطوال الثلاثين عام ا الماضية لم تنجح تلك الجهود إلا في الوصول بنصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي العالمي إلي 7% فقط.

ذلك لتبقي الندرة في العالم لخدمة سادة الاحتكار في أمريكا وأوروبا وغيرهما من البلاد المتقدمة.

إن 06% من سكان الكرة الأرضية لا يحصل إلا علي 6.5% من إجمالي الدخل العالمي.

فهل فقر العالم الثالث من ندرة الموارد أم من استغلال الإنسان الغربي الذي امتص دمه بالاحتكار وأغرقه في الديون والربا?

ولننظر إلي هذه الظاهرة سنة 4791م بلغ فائض الدول النفطية 06 مليون دولار وتحملت الدول الصناعية عجز ا مقابلا قدره 43 بليون دولار, وتضاعف عجز الدول النامية من 01: 02 دولار ا, ولم تمض خمس سنوات حتي نجحت الدول الصناعية في تحميل عجزها علي الدول النامية.

إن حصة البلدان النامية من المواد الخام في الاستيراد العام لبلدان أوروبا الغربية تبلغ زهاء 07%, والمستورد الكبير الآخر للخدمات هو الولايات المتحدة الأمريكية, التي تبلغ حصة البلدان النامية من استيرادها العام زهاء 47%, وفي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اشتد دور اليابان كمستورد للمواد الخام من البلدان النامية.

وأسلوب التبادل غير المتكافئ الذي تطبقه منذ زمن بعيد – الاحتكارات الاستعمارية – في علاقتها التجارية مع المستعمرات والبلدان التابعة, هو أسلوب احتكاري تقوي فيه الاحتكارات عدم التكافؤ في التبادل بمساعدة الأسعار الاحتكارية, ومعني ذلك أن الأسعار علي بضائع المواد الخام في البلدان النامية توضع بمستوي منخفض, في الوقت الذي تنمو فيه أسعار التجهيزات الصناعية والماكينات, وبموجب حساب سكرتارية هيئة الأمم المتحدة: هبطت الأسعار الوسيطة للخامات في الفترة ما بين سنة 6781: سنة 8391 أكثر من 03% بالمقارنة مع أسعار المصنوعات الجاهزة, وهذا الواقع يشهد علي الإملاق الدائم للبلدان المنتجة للمواد الخام.

وأظن الآن قد وضح أن دعوي ندرة الموارد وصراع الطبيعة إن هي إلا خدعة لتوطيد استغلال الغرب للعالم الثالث, ولابد أن يتوقف الترف الرخيص والتبذير البشع للموارد في الغرب, وكذلك استغلال الناس وإذلالهم وتجويعهم في العالم الثالث.

الأزمة إذن هي قضية شعوب عاشت ضحية استغلال الغرب وغرب عاش علي حساب العالم الثالث.

7 – الربا :

ولم يكف الغرب هذا الإفقار بالاستغلال والاحتكار, وإنما تعامل كالمرابي مع زيادة العجز والفقر في دول العالم الثالث.

ففيما بين عامي 7691 – 6791 تضاعف إجمالي عبء الدين العام والخاص للبلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول, أكثر من أربعة أضعاف من 73 إلي 081 مليار دولار, وفي عام 4991 وصلت ديون العالم الثالث إلي 0021 مليار دولار وبلغت الفوائد السنوية وحدها 002 مليار, وابتلع ذلك في بعض الأحوال قيمة الصادرات كلها.

ومع الارتفاع المخيف لمدفوعات خدمات الديون تحول تيار التدفقات المالية اعتبار ا من عام 4891 لصالح الدول الصناعية الغربية ومؤسسات التمويل الدائنة.

ويحلل الباحثان الغربيان سبب الأزمة في بنجلاديش علي سبيل المثال فيقولان:

؛وإذا كان ما ينتج كافي ا, فلم إذن لا يأكل الجياع في بنجلاديش؟ المفارقة أن الجياع يزرعون الكثير من أرز البلاد, وفي وقت الحصاد حين تبلغ الأسعار أدني حد لها, يضطر الكثيرون لبيع كمية كبيرة مما ينتجون, بحيث لا يعودون يملكون ما يكفي لسد احتياجاتهم حتي الحصاد الثاني, وهم مضطرون لعمل ذلك حتي يسددوا ما يدينون به – بفائدة كبيرة – للمرابين التجار الذين احتاج المزارعون إلي اقتراض الغذاء منهم بأسعار أعلي بكثير قبل الحصاد, والكثيرون الواقعون في شرك هذه الحلقة المفرغة هم مزارعون, مستأجرون, عليهم أن يدفعوا ثمن التكاليف الزراعية, ثم يعطوا ما يزيد علي نصف حصادهم للمالك, ولا عجب إذن أن صار العديد من الملاك المرابين تجار ا, إن تخزين المرابين التجار للغلال هو سبب أولي لذات (الندرة) التي يضاربون عليها.

والأجراء المعدمون المعتمدون علي أجور ضئيلة عرضة للإيذاء بوجه خاص, وبالتحديد حين تحرمهم الفيضانات أو الجفاف من العمل تمام ا, تقفز أسعار المضاربة علي الغذاء نتيجة نشاط من يخزنون بنسبة ما بين 002 و005%, وحين أدركنا هذه الحقائق, لم ندهش حين علمنا أنه بينما كان عديدون يموتون جوع ا بعد فيضانات عام 4791, كدس من يخزنون الغلال ما يقدر بنحو 4 ملايين طن من الأرز; لأن الأغلبية الساحقة كانت أفقر من أن تشتريه«.

ومن هنا نصل إلي نتيجة محددة, أن ما يعانيه البشر من ندرة لا يرجع بحال إلي الموارد, فهي كافية, وإنما يرجع إلي سلوكهم سواء من ناحية الجهد أو من ناحية القيم.

فضيق العيش في الدول المتخلفة يرجع إلي قلة الجهد والجهل باستغلال الأقوياء, أو الضعف عن المقاومة. والقلق والأزمات الموجودة في الدول المتقدمة سببها السلوك العدواني في الحروب وتلوث البيئة والاستعمار والاحتكار والربا وأكل المال بالباطل, ولا سبيل إلي حلها إلا الرجوع إلي الله الرؤوف بالعباد, عندئذ يدخل البشر في السلم كافة متحررين من فتن الشيطان.

إن السبب في المشكلة من جانب الموارد هو إفساد الإنسان للأرض بعد أن أصلحها الله, وإن اد عي العلمية والتحضر ورفع الشعارات الخادعة, وصدق الله العظيم: ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله علي ما في قلبه وهو ألد الخصام. وإذا تولي سعي في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد. وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد. ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله والله رءوف بالعباد. يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين (البقرة: 402: 802).

النعمة

قدر الله للبشرية أقواتها كافية كامنة في الأرض والسماوات, وقد قضي الله أن تكون الدنيا دار ابتلاء يختبر الإنسان فيها في عمله أيحسن أم يسيء, أيطيع الله أم يعصاه, وعلي أساس ذلك يكون الحساب والجزاء في الدار الآخرة, حيث نعم الله تعطي دون جهد وبلا حساب لمن آمن واتقي.

يقول تعالي: وما بكم من نعمة فمن الله (النحل: 35).

والنعمة لغة: الخفض والدعة والمال, والتنعم: الترفه, والإنعام: الإحسان إلي الغير, ونعمة العيش حسنه ونضارته.

يقول الرازي: ؛اعلم أن كل ما يصل إلي الخلق من النفع ودفع الضرر فهو من الله تعالي... ثم إن النعمة علي ثلاثة أقسام:

1 - نعمة تفرد الله بإيجادها, نحو أن خلق ورزق.

2 - نعمة وصلت من جهة غير الله في ظاهر الأمر, وفي الحقيقة فهي أيض ا إنما وصلت من الله تعالي, وذلك لأن الله تعالي هو الخالق لتلك النعمة, والخالق لذلك المنعم, والخالق لداعية الإنعام بتلك النعمة في

قلب ذلك المنعم, إلا أنه تعالي – لما أجري تلك النعمة علي يد ذلك العبد – كان ذلك العبد مشكور ا, ولكن المشكور في الحقيقة هو الله تعالي, ولهذا قال: أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير (لقمان: 14), فبدأ بنفسه تنبيه ا علي أن إنعام الخلق لا يتم إلا بإنعام الله.

3 – نعم وصلت من الله إلينا بسبب طاعتنا, وهي أيض ا من الله تعالي; لأنه لولا أن الله سبحانه وفقنا للطاعات وأعاننا عليها وهدانا إليها وأزاح الأعذار عنا, لما وصلنا إلي شيء منها, فظهر بهذا التقرير أن جميع النعم في الحقيقة من الله تعالي.

إن القطرة من السماء حين تنزل لتروي الزرع تحتاج إلي شمس تدفئ, وبحر يزخر بالماء, ورياح تحرك السحاب, أي تحتاج إلي خلق السماوات والأرض, والحكمة في تكوينها, وتقدير الأرزاق فيها, ولا يطيق ذلك إلا الله تعالي نعمة منه علي عباده, جعلها الله ذلولا مسخرة مطيعة للإنسان متناغمة معه, ما أطاع ربه قال تعالي: ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة (لقمان: 02).

ومن النعم ما هو ظاهر وما هو باطن, وإذا أحب الله عبد ا وفقه لشكر نعمه الظاهرة فيزيده, وألهمه معرفة النعم الخفية ليشكر الله عليها, فضلا من الله ونعمة, كما دعا سليمان (عليه السلام): رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلي والدي وأن أعمل صالح ا ترضاه (النمل: 91).

ولن يتيسر بحال هنا أن نحصي نعم الله سبحانه وتعالي التي سخرها للإنسان; لأنها تخفي وتدق وتتعدد وتتباين, بحيث لا يحتويها الحصر والبيان, وهي مع ذلك متوافرة تمتد إليها يد الإنسان إذا ما اجتهد وعمل, قال تعالي: وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله لغفور رحيم (النحل: 81).

وبالطبع فإن الاقتصاديين الوضعيين يتعاملون مع هذا المصطلح بشكله المحسوس, فيطلقون عليه: الموارد, ويختصرونه في مصطلح الأرض, فيطلقون مصطلح الأرض علي القوة المستمدة من الطبيعة لاستخدامها في الإنتاج, ويوسعون من المصطلح فلا يقصرونه علي معناه الدارج, بل يوسعونه ليشمل ما فوق الأرض من نبات وحيوان, وما في جوفها من ثروة معدنية, وما بها من ثروات مائية ممثلة في بحيرات وأنهار, وبحار ومحيطات, وما تحتويه من أسماك, وما يتولد عنها من كهرباء, وما يعتري الكون من مناخ, وتفيض به السماء من ماء.

ولقد نظر الطبيعيون – وهم آباء الرأسمالية – علي أن الإنتاج هو خلق للمادة, ولا يزال هذا المصطلح المنحرف يستعمل في وصف العملية الإنتاجية المعاصرة, والحقيقة أن الإنسان حين يصنع شيئ ا إنما يستخدم نعم الله في الكون, فالسيارة تصنع من خامات منها الحديد, والزارع يضع البذرة ولا شأن له بالشمس التي تنمي النبات, والمطر الذي يرويه, والتربة التي تغذيه, ودور الإنسان في ذلك كله لا يتجاوز إضافة المنفعة, سواء كانت هذه المنفعة شكلية بتحويل الخامات من شكل إلي شكل, أم مكانية بنقل المنتج من مكان يتوافر فيه إلي مكان يحتاجه, أو منفعة زمانية بتخزينه من وقت يفيض فيه إلي وقت يقل

فيه وجوده, والخدمة التي من شأنها تسهيل التبادل وتوثيق الملكية – حين انتقال السلعة من فرد إلي فرد, ومن بلد إلي بلد, أو القيام بالوساطة أو التحويلات – تضيف للحيازة منفعة هي المنفعة في الملكية.

فالحقيقة أن الإنسان لم يخلق شيئ ا, وإنما قام بعمل أضاف فيه للعمليات الزراعية والصناعية والتجارية منافع شكلية أو زمانية أو مكانية أو خدمية, قال تعالي: أفرأيتم ما تحرثون. أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون. لو نشاء لجعلناه حطام ا فظلتم تفكهون. إنا لمغرمون. بل نحن محرومون. أفرأيتم الماء الذي تشربون أأنتم أنزلتموه من الم زن أم نحن المنزلون لو نشاء جعلناه أجاج ا فلولا تشكرون. أفرأيتم النار التي تورون. أأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون. نحن جعلناها تذكرة ومتاع ا للمقوين. فسبح باسم ربك العظيم (الواقعة: 36: 47).

والخلاصة :

إن الله قدر الأقوات كافية لعباده وشرط توفرها:

1 – العمل علي استغلال النعم وكشف القوانين والسنن.

2 – الإصلاح في الأرض بطاعة الله فيما أمر.

فإذا تحقق ذلك كانت النعمة المستقرة, وإذا تخلف ذلك كان العذاب بالجوع والخوف أو بقارعة من الله, قال تعالي: ذلك بأن الله لم يك مغير ا نعمة أنعمها علي قوم حتي يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم (الأنفال: 35).

والمشكلة هي في كفر الناس بنعم الله إما:

1 – بظلم الإنسان بإفساده في الأرض, وتدميره للحرث والنسل, كما يحدث في الحروب وتلوث البيئة, فيصادم سنن الله الكونية.

2 – وإما بكفره انحراف ا عن سنن الله التشريعية, وترك شكره وطاعته وعصيان أمره بممارسة الربا والاحتكار, أو منع الزكاة والمواساة, وصدق الله العظيم إذ يقول: وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار (إبراهيم: 43).

3 – وبجانب هذه السنة الكونية والاجتماعية في فهم طبيعة المشكلة الاقتصادية, فهناك مشيئة الله الطليقة في ابتلاء عباده في هذه الدنيا, بالخير والشر, وبالحسنات والسيئات ؛ليتذكر الغافلون, ويتوب العاصون, ويتميز الصابرون«, يقول الله تعالي: وقطعناهم في الأرض أمم ا منهم الصالحون ومنهم دون ذلك وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون (الأعراف: 861).